

## البيان الختامي

تلبية للدعوة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، بصفته رئيس مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة عام 1996، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمراً غير عادي في القاهرة في الفترة 23-24 رجب 1421هـ الموافق 21-22 أكتوبر/ تشرين الأول 2000م.

يأتي انعقاد هذه القمة في ظروف بالغة الأهمية في تاريخ أمتنا ومرحلة جديدة في حياة شعوبها، وفي ظل تداعيات خطيرة تعطلت بسببها المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل، وبعد أن حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحيي القمة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي عبرت بوضوح عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي إليه التسوية السياسية التي لم تتحقق نتائجها بسبب تعنت إسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها. ويترحم القادة العرب على أرواح الشهداء الفلسطينيين ويعتبرون دماءهم الذكية رصيلاً غالياً من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولة وتحقيق السلام.

ويشيد القادة العرب بتجاوب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل

الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك إلى عقد مؤتمر القمة العربي غير العادي

دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني

ووقوفها في إجماع قومي واضح لاستتكار العدوان الإسرائيلي والأعمال الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال. ولقد جاءت حركة الجماهير العربية تعبيراً عن المشاعر القومية الكامنة والتضامن القومي مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل سيادته وكرامته ومقدساته.

ويحمل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني خرقاً للالتزامات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بصفتها قوة احتلال، فضلاً عما يمثله ذلك من انتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة، إضافة إلى تعامل حكام إسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف يرضي شهوة الاستعراض غير المسؤول والاستفزاز المتعمد المبني على العنصرية البغيضة، ويطالبونها بالتوقف الفوري عن كافة الممارسات الاستفزازية، والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب.

ويؤكد القادة العرب أن انتفاضة الأقصى قد اندلعت نتيجة استمرار وتكريس الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدسي الشريف وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستذكر القادة العرب بإجلال - ويذكرون العالم - بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن أرضهم المحتلة ومقدساتهم، دون أن يأبهوا بآلة الحرب التي حشدتها إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الأزل. كما يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من إسرائيل جراء ما لحق به من أضرار وخسائر بشرية ومادية.

## إنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس

ويقررون، استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية، إنشاء صندوقين يحمل أحدهما اسم "صندوق الأقصى"، يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، والحيلولة دون طمسها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الفكك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويحمل الصندوق الثاني اسم "صندوق انتفاضة القدس" برأسمال مقداره مائتي مليون دولار يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم. ويعربون عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين لقراره مساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ويدعو القادة العرب أبناء الأمة العربية للتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة التي تواجهها أمتنا العربية.

ويطالب القادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة، لرفع تقريرها لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان حول مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واللبناني وسائر المواطنين العرب في الأراضي المحتلة. ويشددون في هذا الصدد على ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم 1322 في 7 أكتوبر 2000، والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية

تشكيل لجنة تحقيق دولية  
محايدة في إطار الأمم  
المتحدة

الخاصة للجنة حقوق الإنسان في 19 أكتوبر 2000م، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 20 أكتوبر 2000م، ويطالبون مجلس الأمن بمواصلة النظر في تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الراحل تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالنظر في تشكيل قوة أو تواجد دولي لهذا الغرض، إذ أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الدائمة عن الأرض والشعب الفلسطيني حتى تتحقق له ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين طبقاً للشرعية الدولية.

يؤكد القادة العرب أن الدول العربية سوف تلاحق، وفقاً للقانون الدولي، من تسببوا في تلك الممارسات الوحشية، ويطالبون مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة على غرار المحكمتين اللتين شكلهما المجلس لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، كما سوف يتابعون ملاحقتهم لمحاكمتهم وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويعرب القادة العرب عن بالغ استيائهم وإدانتهم لقيام إسرائيل بالتصعيد في تصرفاتها العدوانية ومواقفها الاستفزازية في وقت كانت تنهياً فيه المنطقة للسلم العادل والشامل خصوصاً بعد أن قرر العرب منذ

المطالبة بتشكيل محكمة  
جنائية دولية لمحاكمة  
مجرمي الحرب الإسرائيليين

إدانة التصرفات العدوانية  
الإسرائيلية



المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 فضلا عما لها من تأثير روحي ومكانة دينية، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967م واستكمال الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دوليا بما في ذلك مزارع شبعا، والإفراج عن الأسرى العرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية وذلك تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 465 (1980).

وفي هذا الإطار، يؤكد القادة العرب مجدداً دعمهم للأشقاء في سوريا ولبنان وفلسطين، ويؤكدون تمسكهم بحقوقهم المشروعة واستعادة كامل أراضيهم المحتلة. كما يؤكدون في هذا الصدد رفضهم لأيّة محاولة لفرض سلام غير عادل ولا متوازن على أساس المزاعم الإسرائيلية، وعلى حساب الحقوق والمصالح العربية.

ويؤكد القادة العرب، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملون إسرائيل مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في العلاقات مع إسرائيل من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها، والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وما

مساندة الأشقاء في سوريا  
ولبنان في استعادة كامل  
أراضيهم المحتلة

التصدي لمحاولات إسرائيل  
التغلغل في العالم العربي

نجم عنها من تطورات خطيرة مؤخراً، والتفاعلات التي أدت إليها على الساحتين العربية والإسلامية، وذلك إلى حين التوصل إلى السلام الشامل والعاقل. وإذ يشدد القادة العرب على أن توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثنائية قد أدى إلى إيقاف المسار متعدد الأطراف، فإنهم يؤكدون أن معالجة قضايا التعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم دون إنجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعاقل في المنطقة، كما أن توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة إسرائيل وممارساتها الاستفزازية يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة أمراً غير ذي موضوع. ويقررون عدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار المتعدد الأطراف، ووقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في هذا الإطار وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومداهما بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام.

يشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخاصة بيان دورتها الأخيرة في أجادير بالمملكة المغربية برئاسة جلالة الملك محمد السادس، الذي تؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والتي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة دولة فلسطين المستقلة.

وقف كافة خطوات وأنشطة  
التعاون الاقتصادي الإقليمي  
مع إسرائيل

الإشادة بقرارات لجنة  
القدس

ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي يدعو العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس، وقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان - 1980) الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

ويؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفطيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضرورياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً.

ويعرب القادة العرب عن اقتناعهم بأن المتغيرات الدولية المتلاحقة تحتم ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك، ودعم جامعة الدول العربية وتحديثها، وتطوير مؤسساتها تعزيزاً لمستقبل دورها القومي.

وفي هذا السياق يقرر القادة العرب، وهم يلتقون في هذه المرحلة الدقيقة، اعتماد الآلية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية، والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأخيرة (114)، وأقر صيغتها النهائية اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لهذه القمة. وعملاً بالترتيب الهجائي لرئاسة انعقاد القمة الدورية، يقرر الملوك والرؤساء والأمراء عقد مجلس جامعة الدول

تحقيق السلام في المنطقة  
يستلزم انضمام إسرائيل إلى  
معاهدة منع انتشار الأسلحة  
النووية

تفعيل العمل العربي  
المشترك من خلال دعم  
جامعة الدول العربية  
وتطوير مؤسساتها

الموافقة على عقد الدورة  
العادية (13) لمجلس  
الجامعة على مستوى القمة  
بعمان بالأردن

العربية على مستوى القمة في دورتها العادية الثالثة عشر في شهر مارس/ آذار 2001، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان بالأردن.

ويعبر القادة العرب عن ثقتهم في أن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية سوف يسهم في دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات، لاسيما المجال الاقتصادي الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل تحولات دولية وإقليمية تجعل من التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة خاصة مع ما تمتلكه الدول العربية من مصادر ثروة بشرية وطبيعية وإستراتيجية تسهم في تحقيق استقرار اقتصاد المنطقة والعالم ومعدلات نموه ورخاء شعوبه.

وأشاد القادة العرب في ختام قمتهم بروح التضامن الكامل التي سادت المؤتمر، والمناقشات البناءة التي أسهمت فيها الوفود الشقيقة كلها بصورة تعكس الإحساس العميق لدى الجميع قادة وحكومات وشعوباً بخطورة المرحلة، وأهمية بلورة موقف عربي موحد، يقف في صلابة أمام التهديدات الإسرائيلية سعياً لإعادة المسيرة السلمية إلى طريقها الصحيح نحو سلام عادل وشامل في المنطقة.

كما عبر القادة العرب عن تميمهم لقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي نص على إنشائها القرار الصادر في 2000/10/19 عن الدورة الخاصة الخامسة للجنة حقوق الإنسان، وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

ضرورة تفعيل العمل  
الاقتصادي العربي المشترك

الإشادة بروح التضامن التي  
سادت أعمال مؤتمر القمة

تتمين قرار صاحب السمو  
الشيخ حمد بن خليفة آل  
ثاني أمير دولة قطر بتحمل  
تكاليف لجنة التحقيق في  
انتهاكات حقوق الإنسان في  
الأراضي الفلسطينية  
المحتلة

## توظيف الطاقات العربية لخدمة الأمة

وأكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا أمتهم ووضع كافة إمكاناتها لتحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية.

وقد عبر القادة العرب عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة مع التقدير الكامل لطريقة تنظيم المؤتمر وإعداده، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن أطيب أمنياتهم ولشعب مصر الشقيق دوام الرفعة والازدهار.

توجيه الشكر لجمهورية  
مصر العربية ولفخامة  
الرئيس محمد حسني مبارك  
على استضافة القمة